

النص من جهوى المؤلف إلى جنوح المحقق: "معيد النعم ومبيد النقم" لـ "تاج الدين السبكي" نموذجاً



عبد الكريم بنحميدة
باحث تونسي

مومنون بلا حدود
Mominoun Without Orders
مؤسسة دراسات وأبحاث
www.mominoun.com

الملخص:

يطمح هذا البحث بدرجة أولى إلى مناقشة التداخل بين النص وعتباته بما يجعل التحقيق عملية تتجاوز تفسير الأثر في اتجاه الانزياح المتعمّد إلى دوائر لا يوجد بالضرورة ما يبررها في النص الأصل؛ ومن هنا سيكون عملنا مركّزا بدرجة أولى على بيان تحوّل دور المحقّق من تحقيق النص إلى اختطافه والجنوح به نحو آفاق قد لا يحتملها النص، كما سنهتم بدلالات هذا الجنوح ووظائفه في نص حضاري كُتب قبل ما يزيد عن ستة قرون.

ما حدود الوعي بضرورة إصلاح النسيج الاجتماعي داخل البلاد الإسلامية؟ إن السبكي (ت 771هـ/ 1370م) لا يعزّي وجوه القصور السياسي والاستغلال الاقتصادي فحسب، وإنما يكشف عمّا أصاب مكوّنات المجتمع من تحلّل ناشئ عن سطوة المال وطغيان نزعة الفرد في كل مناحي الحياة. هل يجوز اعتبار خطاب السبكي مساسا بجوهر نظام الحكم ودعوة إلى الثورة على السلطة؟ كيف يمكن فهم الخطاب المباشر الذي يوجهه السبكي إلى السلطان في السياق التاريخي والحضاري الذي أنشئ فيه: «إنك أنت والرعيّة سواء لم تتميّز عنهم بنفسك، بل بفعل الله تعالى الذي لو شاء لأعطاهم ومنعك»؟ ما المرجعيّات التي منها استقى السبكي مادّة كتابه؟ هل اقتصر على المرجعية الدينية؟ أم استفاد من كتب الفلسفة والآداب السلطانية وغيرها من حقول المعرفة التي تحدد العلاقة بين السلطان والرعية؟

حاولت في هذه الدراسة استنتاج النص وتنزيله في سياقه الحضاري والتاريخي، وبيان أوجه التفرد والجرأة التي طبعت المؤلّف، ثم تتبعت عتبات النص لا سيما ما تعلق منها بعمل المحقق وما اعتوره من جنوح وأحكام كادت في بعض الأحيان تحيد به عن دوافع كتابته وغرضها الأصلي.

مقدمة

هل من صلة لخطاب العتبات بالفروع المعرفية الأخرى التي تتجاوز حقل الأدب كالخطاب الفلسفي والفكري والحضاري؟ وهل يستلزم تناول العتبات النصية الانكفاء داخل حدود الأدب؟ أم يجوز التساؤل عن شرعية العلاقة المفترضة بين العتبات وحقول معرفية أخرى غير الأدب؟ يمكن اعتبار العتبات ابنا شرعيا وحيدا للأدب؟ أفلا يمكن إلحاق خطابات أخرى بهذا النسب وعلى وجه التحديد الخطاب الحضاري؟ أو لم يكن خطاب العتبات مرتبطا بالأساس بالنص الأدبي باعتبار هذا الأخير نصا إبداعيا خالصا أو هكذا يفترض أن يكون؟ إذن كيف لنا أن نفتحم محراب العتبات وبين أيدينا نصّ ذو سمات مختلفة؟

إن النصّ الأدبي يوغل في احتضان خطاب العتبات حتى لكأنّ هذا الاحتضان يتحوّل إلى ضرب من الوصاية يجعل فواتح النصّ وهوامشه ولواحقه مغلقة على النصّ الأدبي دون سواه، وكأنّ هذا الضرب من المباحث لا يتأتّى له أن يعيش خارج مملكة الأدب. غير أن هذا الافتراض سرعان ما يتداعى لاعتبارين أساسيين: أولهما أن النصّ الأدبي حامل بالضرورة لرواسب نصية سابقة تجعل لسمة الإبداع فيه حدودا قد تضيق وقد تتسع؛ وثانيهما أن النصّ الحضاري ليس خلوا من خصائص إبداعية أيّا كانت مقاييس الإبداع التي نحتكم إليها. وهي خصائص تجعل النصّ الحضاري/ أي نص، «طريفا». إذ ما الطرافة إن لم يكن المقصود بها الإبداع؟ وما الجدة إن لم تكن ضربا من الخلق والإنشاء؟

لم يعد ثمة مجال للشك في أنّ النصوص تتداخل وتتشابك وتتصافر وتتعلق. وعليه فنحن لا نبحث عن نصّ بكر لأنه ببساطة غير متاح، غير أننا نبحث عن زوايا بكر في نصّ قديم. فعبث إذن أن نطارد جدّة مُطلقة... وإنما أقصى ما يُتاح لنا أن نحسن انتقاء النصّ الذي نباشره، إذ يفترض أن تكون العتبات المؤدية إليه ذات دلالات بها يرقى النص أو يكتسب لونا مغايرا أو تفتح معالمه لقراءات جديدة.

على هذا الأساس وقع اختيارنا على كتاب «معبد النعم ومبيد النقم» لتاج الدين السبكي، لأننا نرى فيه تمثيلا لنموذج من الكتابة غير مألوف في تراثنا الحضاري. وهو إلى ذلك عمل جريء، مثير وطريف في آن. ونحن نرمي من وراء هذا التناول إلى دراسة مقدّمة المحقّق ووظيفتها في إثراء النصّ أو تحويل وجهته، دون أن نغفل عن بعض الإشارات المهمة في عمل المحقّق تبدأ من العنوان ولا تنتهي عند الاستشهاد.

ولإنجاز هذا العمل اعتمدنا على طبعتين مختلفتين: الأولى صدرت في القاهرة¹، والثانية في بيروت² بفواصل زمني يقارب نصف قرن.

1- صدر الكتاب في طبعته الأولى سنة 1948. وقد حققه: محمد علي النجار وأبو زيد شلبي ومحمد أبو العيون. وسنرمز لهذه الطبعة بحرف (ق). لكن نشير إلى أن هذا الكتاب سبق أن طبع في القاهرة مرتين، وكذلك في ليدن بعناية المستشرق السويدي مهران الذي درسه ووضع له مقدمة وعلق عليه.

2- نشرت الكتاب دار الحداثة سنة 1984، ثم أعادت نشره في طبعة ثانية سنة 1985، وهي الطبعة التي سنعتمدها ونرمز لها بحرف (ب). وقد تولى التعليق على الكتاب أحمد عبيدلي الذي لم يُعدّ تحقيق النص وإنما اعتمد على طبعة القاهرة أنفة الذكر.

المؤلف والنص: التفرد والجموح

لن نضيف إلى شخصية تاج الدين عبد الوهاب السبكي (771هـ/ 1370م) شيئاً، وحسبنا ما أثبتته المؤرخون وكتاب التراجم، ويعيننا أن نخلص إلى ما اتفقوا عليه بعيداً عن التهويل والتضخيم مما يراد به التعظيم والتمجيد أو التهوين والازدراء³. ويهمنّا أن ننظر في ما انتقاه المحقق من أطوار حياته وأسباب شهرته ومواطن جموحه وتفردّه. ولنا أيضاً أن نتساءل: ما الذي يجعل هذا الكتاب متفرداً ضمن السياقين التاريخي والحضاري اللذين ظهر فيهما؟ أو على وجه أدق: لماذا خلصت قراءة المحقق إلى هذا الاستنتاج؟ وهل يوجد ما يفصله عن نص السبكي نموذجاً غير مسبوق ضمن تصانيفه أولاً، وربما ضمن التراث العربي الإسلامي ثانياً؟

يبدو أحد مياسم تفرد كتاب «معيد النعم ومبيد النقم» في عُسر تصنيفه، فهو في رأينا ليس كتاب نصح من قبيل تلك التي تُهدى إلى الأمراء، بل لعلّه كان من الأسباب التي قادت صاحبه إلى السجن. ولذا فمن العسير إدراجه ضمن كتب الآداب السلطانية التي شاعت في تلك الفترة وقبلها. إن تلك المؤلفات في عمومها كانت تُولف تلبية لرغبة السلطان وتقديم النصح له ضماناً لدوام الملك واستمراره، ولهذا كان السلطان هو مدارها⁴. أما كتاب «معيد النعم» فقد نأى صاحبه بنفسه عن السلطة والسلطان، إذ أعلن السبكي منذ المقدمة أن الداعي إلى تأليف الكتاب كان الردّ على سؤال (قد يكون حقيقياً أو مفترضاً) «مضمونه: هل من طريق لمن سلب نعمة دينية أو دنيوية إذا سلّكها عادت إليه ورُدّت عليه»⁵. فتأليف الكتاب إذن لم يكن استجابة لطلب رسمي، ولم يكن فيه للسلطة والسلطان حضور إلا ما اقتضته طبيعة التأليف رغم أن المصنّف كان يُعدّ ضمن دوائر المؤسسة الرسمية باعتباره قاضي قضاة الشام.

ومن جهة ثانية يعسر أن نُعدّ هذا الكتاب من جنس تلك المؤلفات التي تصنّف في خانة فلسفة الأخلاق؛ وإن كانت صلته غير مقطوعة بأعراف التعامل الاجتماعي القائم على ثوابت الخلق القويم كما استقرّ في الذهنية الإسلامية.

إننا نميل إلى اعتبار الكتاب أعلق بما يمكن أن نطلق عليه «آداب الاجتماع الإنساني»، إذ يلمس قارئ الكتاب -دون عسر- وعياً استثنائياً بضرورة إصلاح ما تهرأ من النسيج الاجتماعي داخل البلاد الإسلامية. فالسبكي لا يكتفي بتعرية بعض وجوه القصور السياسي والاستغلال الاقتصادي، وإنما فوق هذا وربما قبله

3- لعل من المفيد أن نشير إلى اتهام الخصوم لتاج الدين عبد الوهاب السبكي بالكفر واستحلال شرب الخمر. انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1999، ج4، ص 184

4- في التراث العربي الإسلامي مؤلفات كثيرة عُدت من الآداب السلطانية، ومن بين ما ظهر منها في القرون المتأخرة: عبد الرحمان الشيزري (589هـ/ 1193): النهج المسلوك في سياسة الملوك، ابن الخطيب (776هـ/ 1374م): الإشارة إلى أدب الوزارة، أبو القاسم بن رضوان المالقي (783هـ/ 1381م): الشهب اللامعة في السياسة النافعة، أبو الفضل محمد بن الأعرج (925هـ/ 1519م): تحرير السلوك في تدبير الملوك.

5- تاج الدين السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، تح: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1948، ص 1

يكشف بوضوح وبساطة وإيجاز عما أصاب مكونات المجتمع من تحلل واضطراب ناشئين عن سطوة المال وطغيان نزعة الفرد وغياب الوازع الديني الأخلاقي في كل مناحي الحياة بلا استثناء. ولهذا يبدو المؤلف منشغلا بتقويم ما عوج من سلوك المسلم أيًا كانت منزلته الاجتماعية. بل إن مما يثير قدرا من الاندهاش تلك الجرأة التي طبعت خطاب السبكي وهو يتحدث عن سائر أرباب الأمور، إذ يعتبر أن الغفلة قد استولت على قلوب الأتراك، فصيرتها أرضا ترابية لم تُرو بالماء⁶. فإذا تنبّهنا إلى أن بلاد مصر والشام في تلك الفترة كانت تحت حكم المماليك وهم من أصول تركية، جاز لنا أن نقدر حجم المخاطر التي قد يسببها مثل هذا القول لا سيما أن الوظيفة الرسمية للسبكي تدعو (أو هكذا يُفترض) إلى مجارة السلطة القائمة أو في أدنى الأحوال تجنب استفزازها درءا لما يمكن أن يصدر عنها من حماقات.

إلا أن السبكي بشخصيته المتفردة الجامعة التي يجلو ملامحها هذا الكتاب بشكل أساسي⁷ لا ينفك عن إثارة دهشتك إذ يخاطب الخليفة ومن دونه من السلطان بأوضح عبارة وأبسطها وأوقعها في النفوس: «إنك أنت والرعية سواء لم تتميز عنهم بنفسك، بل بفعل الله تعالى الذي لو شاء لأعطاهم ومنعك»⁸.

هل كان مثل هذا القول نوعا من التمرد على السلطة السياسية القائمة؟ وهل يجوز لنا اعتبار ما يثيره السبكي من ملاحظات تمس جوهر نظام الحكم دعوة إلى الثورة على السلطة؟ أو على الأقل دعوة إلى تصحيح انحرافاتهما؟ ثم أكان يمكن أن يمر هذا القول دون محاسبة؟ أولم يكن باستطاعة المتربّصين بالسبكي علماء ورجال دولة أن يجدوا المبررات الكافية للتخلص من خصم جامح عنيد؟

قد تكون هذه الافتراضات قائمة، وقد يكون هذا الكتاب على وجه التحديد دون غيره من مؤلفات تاج الدين السبكي عاملا رئيسا في عزله من منصب القضاء وسجنه، حتى قيل عنه: «جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجز على قاض مثله»⁹. غير أن النظر في الكتاب كاملا من شأنه أن يعدّل الموقف قليلا حتى لا يذهب في الظن أن السياسة هي المبحث الأساس، أو أن الدعوة إلى استبدال منظومة سياسية قائمة بأخرى مفترضة هي جوهر الكتاب، بل لا يبدو أن للمؤلف خصومة ظاهرة مع أولي الأمر؛ ذلك أن السبكي يتناول السلوك الإنساني انطلاقا من مرجعية دينية واضحة بدءا من العنوان، ولا يعنيه بعد ذلك أن يكون هذا السلوك صادرا عن السلطان أو المحتسب أو المعلم أو البناء أو عن غير هؤلاء من ممثلي «الطبقات» الاجتماعية في ذلك العصر.

6- م، ن، ص 13

7- عُرف السبكي بأنه فقيه، مؤرخ، باحث وشاعر. من مؤلفاته: الأشباه والنظائر، منع الموانع، توشيح التصحيح، جمع الجوامع، بالإضافة إلى كتابه المشهور (طبقات الشافعية). انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة العثمانية، 1349 هـ، ج2، ص 425. الزركلي: الأعلام، ج4، ص 184/185. محمد الصادق حسين: البيت السبكي، القاهرة، دار الكاتب المصري، 1948 (مواضع متفرقة).

8- السبكي: معيد النعم (ق)، ص ص 13/14

9- هذا القول لابن كثير، وقد نقله الزركلي في الأعلام، ج4، ص 184

إنّ المرجعية الدينية هي الأساس الأول وربما الأوحد الذي منه استقى السبكي مادّة كتابه، فالله هو المعيد وهو المبيد، علاوة على أن النعمة والنعمة كلتيهما مرتبطتان بالإرادة الإلهية، فالله هو الذي يعطي النعمة، وهو الذي يسلبها، وهو الذي يعيدها. إنّ بسط النعمة وقبضها أمران من اختصاص الخالق الذي يُفيض بنعمه على عباده ولا يحرمهم منها إلّا لنكرانهم لها، فيدفعهم بالنعمة إلى العمل على استعادة النعمة، وذلك لا يتأتى إلا عبر التفكير في عواقب سلوكهم ومراجعتهم والتوبة عنه والعودة إلى صوابهم. وبهذا المعنى يصبح شكر الله على نعمه من قبيل «الاعتراف بنعمة المنعم على وجه الخضوع»¹⁰، إذ هو إقرار بالضعف والعبودية وإعلان للطاعة.

وليس خافيا استناد التاج السبكي إلى الرؤية الإسلامية، فالعنوان مفصح مبين، إذ النعم جمع نعمة ونعيم ونعمى ونعماء، وهي الخفض والدعة والمال¹¹، وقد ورد هذا الجذر (ن.ع.م) في القرآن الكريم ثماني وثمانين مرّة (88) على صيغ متنوعة¹². أما النقم فجمع نقمة وهي العقوبة، وكذلك المكافأة بالعقوبة¹³، ولم يتردّد هذا الجذر (ن.ق.م) في القرآن إلا سبع عشرة مرة (17) في صيغ مختلفة¹⁴.

إن لفظتي «النعم» و«النقم» منشدتان إلى النص الديني حتى لكأنهما لا تحمّلان دلالة أخرى خارج هذا النصّ، أو لكأنهما تمخّضتا فانغلقتا على المدلول القرآني دون سواه، وهذا ما يسم كتاب السبكي بانخراطه الواعي ضمن حدود المرجعية الدينية. وليس خافيا عند قراءة الكتاب أنّ حدود التصرّ والحركة والبناء مرسومة سلفا في ذهن المؤلف، مضبوطة بحدود الإجابة عن السؤال الذي توجّه به إليه «بعضهم». ولهذا حرص السبكي على أن يتقيّد بهذه الضوابط وألا يخرج عنها إلا ضمن ما يبيحه التوسّع في الإجابة بغرض الإقناع والإقناع. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا حرص على تعداد أمثلة لعلّها تشمل كلّ مكونات المجتمع، إذ ضمت نائب السلطنة والوزير وناظر الجيش والحاجب والقاضي والعالم والمؤدّن والصيد والطبيب والمزيّن والشحاذ... الخ

هل كان هذا الجمع اعتباريا؟ ما الخصائص المشتركة التي تجمع هؤلاء الذين يتفاوتون أيما تفاوت في أقدارهم ومنازلهم الاجتماعية؟

لا شك أن الأدمية هي الخصيصة المشتركة بين هؤلاء جميعا، فهم من هذه الزاوية متساوون، وعليه فإن كل واحد منهم مدعوّ إلى العمل على حفظ النعمة التي أسداها الله إليه ودرء السوء الذي يمكن أن يصيبه

10- السبكي: معيد النعم (ق)، ص 7

11- جمال الدين بن منظور: لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، (1955-1992)، مج 12، مادة (نعم)، ص 579

12- محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط1، 1999، ص ص 712...714. ونشير إلى أن لفظة "نعم" وردت في القرآن الكريم مرة واحدة في قوله تعالى: "وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة"، سورة لقمان، الآية 20

13- ابن منظور: لسان العرب، مج 12، مادة (نقم)، ص 590

14- عبد الباقي: المعجم المفهرس، ص 723

إن لم يتوجّه بالشكر إلى المُنعم، سيّان في ذلك الأمير والشحاذ في الطرقات إذ «الله على هذا الأخير نعمة أنه أقدره على ذلك، وكان من الممكن أن يُخرس لسانه فيعجز عن السؤال، أو يُقعدّه فيعجز عن السعي، أو يقطع يديه فيعجز عن مدهما»¹⁵. والله ضمن هذا التصور منح الكائن البشري - أيّ كائن - قدرة ما، وليس له أن يتمردّ أو يكفر بالنعمة مهما بدت للرأي هزيلة غير كافية، بل على العكس من ذلك تماما عليه أن يشكر الله على هذه النعمة حتى لا تتعرض إلى الزوال إن حلّت به نقم المنعم.

إن بعض ملاحظات السبكي الطريفة والجريئة في أن قد تدعو إلى الإعجاب حقا لا سيّما تلك التي تتعلّق برجل الدولة، فهي تمرّد على سلطة النموذج وعدول عن سنن الكتابة لا يتاح لغير الرفض الجامح. فالكتاب يحمل في ثناياه صلابة الموقف والتصادم الواعي مع منظومة القيم الخلقية السائدة آنذ والدعوة إلى الاستعاضة عنها بما يُرجى نفعه عاجلا وأجلا. وهذا كلّ ممّا يرقى بالكتاب خصوصا عندما يُنظر إليه في السياق التاريخي الذي أُلّف فيه، وهو الكتاب الذي استبدّ بإعجاب بعض الدارسين، وحفّزهم على الكتابة عن التاج وعشيرته¹⁶.

إلا أن الإفراط في الإعجاب بالأثر وفي التحمّس له قد يقود أحيانا إلى قراءات واستنتاجات تحيد بالنصّ وتجنح به وتحول وجهته. ولقد أثرنا أن نتناول عمل المحقق¹⁷ لأننا رأينا أنه يحمل سمات قد لا تتفق معها بالضرورة، ولكنها في كل الأحوال تضيء جوانب جديدة وتفتح لقراءة النصّ أفقا مغايرا.

جنوح المحقق: العناصر والدلالات

لقد أصبح من نافل القول اعتبار النصّ -أيّ نصّ- محلّ التقاء نصوص عدة، إذ التخلّص من الرواسب النصّية السابقة أمر غير متاح على الإطلاق مهما اشتطّ النصّ في ادّعاء الإبداع والخلق¹⁸.

إن معالجة هذه الفكرة في السياق الذي نتناوله تستوجب الإقرار سلفا أن النصّ لا يمكن أن يكون ملكا لمؤلفه وحده، وإن كان له الدور الأبرز في بعثه وإنشائه على النحو الذي يصل به إلى القارئ. على أن مجال عملنا الآن لا يتعلّق بحضور نصّ سابق في كتاب السبكي بقدر ما يتعلّق بحلول نص لاحق (هو نصّ المحقق) في أثر سبقه. وهذا النصّ اللاحق لا يكتفي بالوصف وإنما يتجاوزه إلى التعليق والاستنتاج اللذين يسعى من خلالهما إلى حمل القارئ وربما إيهامه بأن فهم «معيد النعم» يقتضي النظر إليه من الزاوية التي اختارها المحقق لمباشرة نصّه.

15- السبكي: معيد النعم (ق)، ص 147

16- الكتاب عنوانه: البيت السبكي، وألفه محمد الصادق حسين، وقد سبقت الإشارة إليه.

17- نقصد أحمد عبيدلي محقق طبعة بيروت، أما محققو طبعة القاهرة فقد اقتصرتم مقدمتهم عموما على الوصف دون التعليق.

18- أحمد السماوي: التطريس في القصص، إبراهيم درغوثي نموذجا، صفاقس، مطبعة التفسير الفني، ط1، 2002، ص 6

قد لا تتفق مع المنحى الذي اختاره المحقق، فالاختلاف أمر بديهي لا ينقص من قيمة العمل الذي أنجزه طالما أنه منشأ إلى بنية محكمة ونظام داخلي ينأى به عن السقوط والإسقاط. بل إن كل قراءة جديدة تفضي إلى دلالات جديدة تؤكد ما ذهب إليه رولان بارط (1915 - 1982) من أن النص «يعمل» في كل آن وحين¹⁹، وهذا «العمل» هو الذي يكسبه حيويته ونمائه وبقائه.

غير أن ثمة أسبابا تقود الدارس إلى التوقف قصد استجلاء بعض الحقائق المتصلة بالعلاقة المفترضة بين المحقق والنص، فهي علاقة تحقيق محض لا تتعدى المقارنة والترجيح والشرح (وهذا ذاته لا يخلو من إعلان عن موقف ما)؟ أم أن التحقيق يتخطى حدود الوصف إلى التعليق والاستنتاج؟ وفي هذه الحالة يصبح عمل المحقق أدخل في بناء نص على نص (مع اعتبار محافظته على النص الأصلي بداهة)، ذلك أنه قد يحول وجهة نظر القارئ إلى الموقف الذي يتبناه ويروج له.

إن عمل المحقق عتبة جديدة تنضاف إلى النص المحقق؛ هو ضرب من التطريس إذا اعتبرنا التطريس إعادة الكتابة على المكتوب²⁰، غير أن كتابة المحقق لا تمحو النص القديم ولا تحرفه، بل على العكس من ذلك فهي تحييه، ولكنها في الوقت ذاته تبني إلى جانبه نصا موازيا لا ينافسه حول شرعية وجوده بقدر ما يرسم له أفق حياة جديدة. ومن هذه الزاوية يصبح هذا النص اللاحق مصدر غني وتعدّد للنص الأصلي. إلا أن ذلك يستدعي النظر فيه باعتباره عتبة أخرى للنص تضيف عليه إشكاليات جديدة وتحمله أعباء ربما لم تكن في الأصل وثيقة الصلة به.

أ- العنوان: اختطاف النص

من العجب أن نثير الحديث حول عنوان الكتاب وهو من وضع المؤلف، في حين أن عملنا يتناول التحقيق لا التأليف. وللوهلة الأولى يبدو هذا العجب مبررا، لولا أن المحقق أفصح وعلى الغلاف مباشرة عن نواياه. إن عنوان كتاب السبكي كما ورد في كل المصادر، وكما ورد في مقدمة المؤلف نفسه هو «معيد النعم ومبيد النقم»، غير أن المحقق اختار أن يضيف عنوانا فرعيا أسفل العنوان الأصلي وسمه بـ «الإصلاح السياسي والإداري في الدولة العربية الإسلامية».

صادم هذا العنوان الفرعي ومفاجئ، فهو من حيث البناء والتركيب لا ينسجم مع العنوان الأصلي، إذ أن هذا الأخير بإيقاعه وتناعم أوزان مفرداته ينزل النص في إطاره الفكري والحضاري. أمّا ما أضافه المحقق تماشيا مع رؤيته للكتاب فإنه ينقلنا بالدوال والمدلولات إلى العصر الحديث. فهذه المفردات دون استثناء لا

19- رولان بارط: نظرية النص، ترجمة: منجي الشملي، عبد الله صولة، محمد القاضي، حوليات الجامعة التونسية، ع28، 1988، ص 80

20- محمد الهادي الطرابلسي: مفهوم التوظيف في الدرس الأسلوبي الحديث، ضمن "دراسات لسانية"، منشورات كلية الآداب، منوبة، مجلد3، 1997، ص 133

توحي بغير الانخراط في هموم عصرنا ومحاولة البحث عن مخرج للأزمة السياسية وتمثّلاتها الإدارية داخل الدولة «العربية الإسلامية».

إن الحديث عن الإصلاح لا سيّما السياسي أمر طارئ في الثقافة العربية الإسلامية، وربّما يعود إلى ما اصطُح على تسميته بعصر النهضة مع جيل من الروّاد المؤسّسين اعتبروا أنّ تحقيق النهضة يقتضي توافر جملة من الشروط الضرورية من أبرزها إصلاح المؤسسة السياسية بمختلف هياكلها عبر استيراد ما يصلح للمسلمين من النموذج الغربي المتفوّق في شتى مناحي الحياة. لقد كان أقصى ما يقدّمه المثقّف والعالم في القرون المتقدمة هو نصيح السلطان ووعظه وتذكيره؛ إلا أن المحقّق ينقلنا إلى ملامح الدولة العصرية التي لم تتشكّل بعد والتي لا نجد لها أثرا فيما أنشأه السبكي. فهل كان «معيد النعم» كتاب إصلاح سياسي وإداري؟ أم كان دعوة إلى تطهير النفس من أدران الجشع والغشّ والظلم وإلى شكر المنعم على ما تفضّل به من نعم على عباده؟

ولنفترض جدلا أن الكتاب في الإصلاح السياسي والإداري، أفلا يقودنا ذلك إلى النظر في حضور المعطى والمصطلح السياسيّين مقارنة بالدلالات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفيّة؟ ثم هل يجوز الحديث عن دولة عربيّة إسلاميّة واحدة في القرن الثامن الهجريّ؟ ما حدود هذه الدولة؟ وما سماتها؟ ولم تُتعت بأنّها عربيّة في الوقت الذي كان فيه حكامها الحقيقيّون أترাকা؟ أم أنّ المحقّق يقرأ النصّ دون أن يتخلّص من حضور الدولة الحديثة، ويحقّق الكتاب وهو يرنو إلى إصلاح طال انتظاره في صلب هذه الدولة؟

إن التداخل الواعي بين الماضي والحاضر قائم في ذهن المحقّق، فهو يستدعي الماضي لا باعتباره تمثالا جميل الصنع، بل لأنّه قادر بفضل حيويّته وديمومة أفكاره على أن يعيش في الحاضر. إنّه في تصوّره ليس غريبا عن مقولات هذا العصر ولا عن توجّهات مفكره ومثقفه؛ وإنّما هو جزء من الحاضر بل هو الحاضر ذاته.

نستطيع أن نسلّك هذا المسلك ونحن مطمئنون لمعرفة أنّ كثيرا من المثقّفين العرب ظلوا ينظرون إلى التراث العربيّ على أنه خزّان فكر لا ينضب، إذن فلا مجال للتخلّص منه لأنّه ليس عبئا على مسيرة النهضة والتحرّر بل هو رافد ملهم لها. ولذلك فليس غريبا أن يصدر هذا الكتاب في لبنان عن (دار الحداثة) ضمن (سلسلة من التراث العربيّ)²¹، إذ تقتضي الحداثة ألا نتنكّر لتراثنا، وإنّما أن نجلو الحقائق المتّصلة به وننفّض غبار النسيان عن كل مظاهر الحياة والتقدّم فيه.

على هذا النحو قرأ المحقّق كتاب السبكيّ وتعامل معه، فأباح لنفسه حقّ تقاسم العنوان مع صاحبه، وآل به الأمر إلى عمليّة اختطاف فكريّ مقصودة وواعية تنسجم مع رؤيته وتوجّه دار النشر.

21- نشير إلى أن طبعة القاهرة سنة 1948 أصدرتها مكتبة الخانجي ضمن نشرات جماعة الأزهر للنشر والتأليف. وقد ركز المحقّقون في مقدمتهم الموجزة على البعد الديني الاجتماعي، واعتبروا نص السبكي مرجعا للمصلح الاجتماعي ومددا لاساسة الشعوب. راجع المقدمة، (ص5).

ب- التصدير: إغراء القائل والمقول

لكأنّ تدخّل المحقّق في العنوان لم يكن يفي بالغرض كلّهُ. إنّ العنوان إنباء عن اقتناع فكريّ تحكم رؤيته وتوجّه قراءته، ولكن من الضروريّ أن يتمّ نقل هذه الرؤية إلى القارئ وإقناعه بها أو ترغيبه فيها، فجاء التصدير السابق للمقدّمة مباشرة عبارة عن شواهد انتقاها المحقّق، فكانت تعبيراً صريحاً عن المسلك العام الذي ارتآه وتأكّده على التزامه بالخط الذي اعتزم السير فيه.

لننظر في هذه الشواهد أولاً، ولنسوّقها مثلما ساقها المحقّق:

«وأنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق لا يقدر أحد يردّ عليّ هذه الكلمة.»

عبارة كتبها تاج الدين إلى نائب الشام.

«فالحمد لله على النصر... وما يغلق باب إلا ويفتح دونه من الخيرات أبواب. وعلى كل حال أبو نصر

أبو نصر وعبد الوهاب عبد الوهاب.»

من ردّ للصفدي على تاج الدين في رسالة بعث بها يشير إلى ما لقي من الإكرام في مصر.

«إن الفلاح حرّ لا يد لأدمي عليه.»

نتاج الدين من معيد النعم ومبيد النقم.²²

نلاحظ أولاً أنّ المحقّق لم يكتف بقول واحد دالّ على غرار ما يفعله المبدعون عادة. ونحن نرجّح أنّ السبب يعود إمّا إلى شعور المحقّق بقصور أيّ منها عن أداء الوظيفة المرادة أو إلى تساوي هذه الأقوال في دلالتها على شخصيّة السبكيّ وفكره الأمر الذي أدّى إلى عجز المحقّق عن ترجيح أيّ منها على الآخر ما دامت قد تساوت في عمق المعنى وصدق الفكرة ووضوح الرؤية وجرأة الطرح.

أمّا من جهة التوثيق فيبدو أنّ المحقّق لم يكن منشغلاً بذكر مصدري القولين الأوّلين، كما أنّه لم يذكر الصفحة التي يوجد بها القول الأخير. وهذا يعني أنّ الأقوال الثلاثة يعتورها الخلل والقصور في مستوى التوثيق العلميّ الذي يضفي عليها حدّاً من المصداقية. إنّ هذا التوجّه يعني أنّ المحقّق كان يركّز على مضمون القول أكثر من أيّ شيء آخر، فهو فيما يبدو يتوجّه إلى قارئ غير محدّد، وهذا القارئ ليس بالضرورة مختصّاً، ولذلك فلا نقيصة ولا مؤاخذة بسبب انعدام الصرامة العلميّة.

أمّا من جهة القائل فنكتفي بالإشارة السريعة إلى أنّ اثنين من الأقوال من إنشاء السبكيّ نفسه، يكشف أولهما عن قدر غير يسير من الثقة بالنفس والجرأة في التعامل مع الكلمة، وينبئ الثاني عن مظهر آخر

22- السبكي: معيد النعم (ب)، ص 5

من مظاهر الجراءة في شخصيته عندما يعلن وبمتهى الوضوح أن حرية الفلاح المطلقة تقتضي ألا ترغمه المؤسسة العسكرية على العمل في الأرض إذا كان عنه راغبا. أما قول الصفي فلا شك أنه يجلو معلما آخر من معالم شخصية السبكي ليس أقله الكرم والنصرة.

مغرية هذه الأقوال بكل المقاييس، ويزداد إغراؤها عندما نعلم أن قارئها ينتمي إلى أمة طالما نظرت إلى النبوغ الفردي بإجلال وتعظيم، إذ الفرد يحتل لدى كثير من الناس موقع الصدارة قبل المؤسسة، فالبطولة غالبا ما تكون فردية، والقيادة فردية، والإبداع فردي. بل إن قدرات الفرد وإن لم تؤهله للقيادة فإنها تثير من حوله الكثير من الإعجاب حتى عندما تتعارض صفاته مع القواعد العامة للخلق المتعارف عليه شأن الاعتداد بالنفس.

ليس المهم ما يقوله الشاهد وإنما هويته قائلة²³؛ وضمن حدود هذا المعنى يمكن الاطمئنان إلى أن اختيار المحقق كان منسجما كل الانسجام مع رؤيته العامة التي تقوم على تفرد المصنف وصاحبه. ويصبح السؤال عن المراد باصطفاء هذه الشواهد بلا معنى تقريبا، إذ أن المحقق يمضي بإيقاع مضبوط نحو استكمال جوانب خطته التي تقوم على إبهار القارئ عبر رسم صورة المثقف النموذج الذي يستمد شرعيته لا من علمه فحسب وإنما من رفضه وجموحه وتمرده.

ج- التقديم: من المخاتلة إلى الجنوح

امتد التقديم الذي وضعه المحقق لكتاب «معيد النعم» من الصفحة السابعة إلى الصفحة الثانية والعشرين. وإذا عرفنا أن متن الكتاب لا يتجاوز مائة وإحدى وستين صفحة (161) جاز لنا أن نعد التقديم مطولا إذ أنه ليس دراسة بالمفهوم الحقيقي للكلمة، كما أنه ليس مسألة للنص تطرح إشكالاته وتناقشها، بل إن بعض الصفحات تبدو - لو اقتطعت من الكتاب- أعلق بنص يتناول قضايا الأمة في عصرنا الحديث هذا الذي وسمه المحقق بـ «الزمن الرديء»²⁴.

إن حضور مفردات ذات مفاهيم حديثة أو كثيرة التداول على ألسنة المثقفين في عصرنا أمر لافت للانتباه في مقدمة المحقق²⁵. بل إن خطابه يبلغ أحيانا درجة من الحدة قد تنأى به عن مقتضيات العمل العلمي الرصين، فهو يتحدث بوثوق ودقة عن «العفن الخانق العالق بالهياكل السياسية والاجتماعية والعوامل المعيقة والمجهضة التي تكتنف العلاقات الاقتصادية القائمة»²⁶، ثم يستبد به الحماس، فيدعو إلى «تفكيك

23- Gérard Genette: *Seuils*, Paris: éditions Seuils, 1987, P147.

24- السبكي: معيد النعم (ب)، ص 8

25- يمكن أن نذكر على سبيل المثال: نهضة، النهوض العام، الهياكل السياسية والاجتماعية، هياكل متعقنة، آلية التطور... الخ، في مواضع متفرقة من التصدير.

26- السبكي: معيد النعم (ب)، ص 8

هياكل ساعدت حركة التقدم لعقود أو قرون مديدة، ولكنها تعفنت وأضحت تعرقل عجلة التطور وتشد آليته للخلف، فباتت تنتظر ظروفًا وبشرًا مناسبين يتمكنون من تهشيمها وإلقائها بين مخلفات التاريخ»²⁷.

ولسنا الآن في معرض مناقشة الفكرة في ذاتها، إنما نتحدث عن طبيعة الخطاب من حيث صلته الوثيقة بالخطاب السياسي الموجّه والذي يعتمد قدرًا غير يسير من الإثارة. إنّ ثمة صورة غير مرئية لقارئ يثوي لحظة التعليق في ذهن المحقق وخلف خطابه. وهذا القارئ فيما يبدو يُستدرج نحو قراءة موجّهة بقصد المحقق وإرادته، فكأنّ القارئ ينقاد انقيادا في الاتجاه الذي يرسمه التقديم، وكأننا إزاء سلب مدروس للإرادة والفهم والاستنتاج.

هل كان التقديم بهذا المعنى انتهاكا لحقّ القارئ وممارسة لسلطة قاهرة هي سلطة المثقف يجنح بالمعنى وبالنصّ وبالقارئ في وقت واحد؟ أم أنّ الجنوح حقّ للمثقف يمارسه عند قراءة النصّ وفق المقاربة التي يراها مناسبة وباستعمال أدوات التحليل الضامنة للنتائج التي يرتجوها؟

إنّ الوظيفة الأساسية للتقديم (الأصلي) هي ضمان قراءة جيّدة للنص، فكأنّه يقول للمتلقي لماذا يجب عليه قراءة النصّ وكيف²⁸. ومن هذه الزاوية فالتقديم بالصورة التي ظهر عليها في كتاب السبكي كان تعاملًا واعيا مع النصّ طالما أنّ البراءة والحياد غير متاحين مهما نأى المرء بنفسه عن مواضع الانحياز وادّعى الموضوعية. وإذن تصبح مهمّة القارئ عسيرة بما أنّه يتحرّك داخل حقل أو حقول من الألغام، زرعا المؤلف والمحقق والشارح والمعلق...، وبُثت في ثنايا النصّ والعنوان والإهداء والتصدير والتقديم...

على هذا النحو قد يقع القارئ ضحية سذاجته أو قلة اطلاعه، فيصبح فريسة سهلة بيد هذا الذي يستدرجه ويخاتله ثم يقوده إلى حيث يضع أمامه «الحقائق» جاهزة. إنّنا ضمن هذا السياق يمكن أن نفهم إصرار محقق «المعيد» على اعتبار كتاب السبكي ممثلاً لبذور الإصلاح «إنّ عنت الإصلاحية محاولة تحسين واقع ما دون هزّ مرتكزاته الأساسية»²⁹. ولسنا نختلف في شأن دعوة المؤلف إلى التغيير، ولكن من المجازفة القول إنّ التغيير المراد يتناول الواقع سياسيًا كان أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو فكريًا، ذلك أنّ السبكي لم يكن يتحدث عن مجتمع إسلامي، بل عن فرد مسلم. ومن البديهي القول إنّ تغيير سلوك الفرد يؤدي ضرورة إلى تغيير سلوك المجتمع. إنّ هذه النتيجة حاصل ممارسة فردية تنطلق من رؤية إيمانية، في حين أنّ الإصلاح بمعناه الواسع الذي يتجاوز الفرد يحتاج إلى رؤية محدّدة المعالم ويقتضي نظامًا يُفترض أن يُبنى على الهياكل والمؤسسات لا على الأمزجة والنوازع.

27- م.ن، ص 8

28- Genette: *Seuils*, P183.

29- السبكي: معيد النعم (ب)، ص 21

في وظائف العتبات ودلالاتها

لا شك أن خطاب العتبات في النموذج الذي اخترناه اضطلع بوظائف متعددة، إذ ما من خطاب يخلو من إشارة أو دلالة صريحة أو خفية. وإذا تعذر الوقوف ببسر على مقاصد العتبات فإن ذلك أدعى إلى اعتبار المحقق قد نجح في عملية التخفي والتمويه والمخاتلة. إن التخفي خلف النص الأصلي وسيلة سهلة - ظاهرياً على الأقل - لإيصال فكرة أو موقف يراد طرحه، ولكنها وسيلة مكشوفة لا سيما عندما يتعلق الأمر بنص مسئّل من التراث شأن نص السبكي. غير أن المحقق يوغل في التخفي إذ لا يكتفي بالنص الأصلي ستارا شفافاً وحاجباً في آن، فيعمد داخل التقديم إلى الاستشهاد بما يدعم الموقف نفسه الذي يتبنّاه دون أن يفصح عنه؛ وفي معرض ترتيبه للحقائق التي يعكسها «معبد النعم» يستشهد بقول لمحمد الصادق حسين مؤلف «البيت السبكي» الذي يرى في تاج الدين السبكي «طليعة مبكرة لأمثال جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمان الكواكبي والشيخ محمد عبده الذين تصدّوا في القرن التاسع عشر لإصلاح الأمم الإسلامية ومحاربة نظام الحكم التركي»³⁰.

إن مسألة إحياء التراث وتجديده قد تكون معبراً نحو توظيفه واستغلاله بما يخدم التوجّه الإيديولوجي للمحقق. إنه يسعى إلى إقناع القارئ أن جذور الفكر الإصلاحي تمتدّ بعيداً في صلب التراث العربي الإسلامي، وبمعنى آخر فإن من المغالطة العلمية أن نستمرّ في تأكيد تزامن ظهور الدعوات الإصلاحية في البلاد العربية والإسلامية مع انبجاس عصر النهضة. والحقيقة أن هذا الرأي ترسّخ في أذهان الناس على تفاوت مستوياتهم المعرفية حتى غدا من المسلّمات التي لا تقبل المراجعة أو الدحض. وضمن هذا السياق يحتلّ خطاب المحقق أهمية استثنائية لأنه لا يكتفي بإخراج النص من غبار النسيان وإنما يوقظنا على أول قراءة له ويرسم الطريق أمام أول فهم وتأويل. وهو يفعل كل ذلك عن وعي ودراية إذ يدرك أن خطابه موجّه إلى قراء ذوي قدرات ومشارب فكرية متنوّعة.

ولنعتبر أن المحقق لم يوفق في اقتياد القارئ إلى حيث يشاركه رؤيته، فليس أقل من إثارة الشكوك حول قراءات سابقة وتحريك المياه الراكدة التي ألقت وحدة الصوت وقنعت به. إن مجرد تحقيق هذا الهدف يُعدّ في حدّ ذاته نجاحاً، إذ ما كان هذا الأمر ليتمّ لولا معرفة المحقق بآليات اختراق الحصون المعرفية التي انغلقت أسوارها على ثوابت وقوالب ومسلّمات.

وليس عسيراً أن نتبين الزاوية التي اختارها المحقق لتتداعى الحصون وتنتفتح الأبواب: إنه يتحدث عن الفرد وقدراته وعبقريته في بيئة تُجلّ الفرد وتمنحه - أحياناً - صلاحيات مطلقة. والمحقق لا يكتفي بتمجيد المؤلّف/ الفرد، بل يسعى إلى نقل إعجابه إلى القارئ، فيسلك إلى ذلك شتى السبل؛ فمن الرحيل بالنص إلى عصرنا، مروراً بالتركيز على ما تستحسنه الذائقة العربية من خصال في الفرد (شأن الجراءة)، وصولاً إلى

30- م.ن، ص 21

التصريح بـ«قدرات فردية باهرة»³¹ يمتلكها بعض العلماء والمفكرين كالسبكي. وإذن فمن الطبيعي أن يكون كتاب «معيد النعم» مؤلفاً متفرداً³² أبدعته عبقرية فذة رفعت به إلى مصاف مقدمة ابن خلدون³³، بل إن مصنف السبكي «دليل آخر على ظاهرة الرجل أو الفرد في بلادنا»³⁴.

وفي سياق التمجيد ذاته لا يغفل المحقق عن التذكير باللقب الرسمي للمؤلف، فهو الشيخ الإمام قاضي القضاة، وهذا اللقب لا يرد بين طيات التصدير فقط، وإنما مباشرة أسفل عنوان الكتاب. فكيف لنا حينئذ أن نتحدث عن سفر بالكتاب، أو ليس هذا سفرنا إلى الكتاب وعصره؟

إنّ المحقق لا يلقي بالمفردات جميعها بعيداً عن التناول، فلبعضها تأثير في القارئ يبلغ حدود السحر. وإنّ هذه المفردات التي حرص المحقق على التذكير بها تتيح للمؤلف أن يتنزل ضمن مكانته الدينية والمعرفية في عصره. وهي المكانة التي تتحدد في ضوئها هوية المؤلف عندما يتضافر اللقب الرسمي مع الشاهد المعلن بجرأة واعتداد عن الرفض والتمرد.

وهكذا تكون استفادة المحقق من اللقب الرسمي للمؤلف. إنها إذن توظيف من نوع آخر: الشيخ ليس رمز تواطؤ أو خنوع، بل على النقيض تماماً، إنه عنوان تصدّ وثورة، وقد أطلق صرخته المدوية الشهيرة وهو يتحدث عن واجبات السلطان: «إن الله لم يولّه ليكون رئيساً أكلاً شارباً»³⁵. ويستوقفنا في هذا الشاهد تصرف المحقق فيه بشكل لا يحور المعنى ولكنّه يوجّهه في صبغة من التعميم تخفي بعض حقائقه.

لنتوقف عند العبارة كما وردت في كتاب السبكي، يقول المؤلف: «نحن ننّبّه على مهمّات أهملها الملوك أو قصرُوا فيها. فمن وظائف السلطان تجنيد الجنود وإقامة فرض الجهاد لإعلاء كلمة الله تعالى، فإنّ الله تعالى لم يولّه على المسلمين ليكون رئيساً أكلاً شارباً مستريحاً بل لينصر الدين ويعلي الكلمة. فمن حقّه ألاّ يدع الكفار يكفرون أنعم الله ولا يؤمنون بالله ولا برسوله»³⁶.

واضح ما في الاقتطاع المتعمّد من توجيه صوب فهم مخصوص. إنّ السبكي يحدّد وظائف السلطان/وليّ الأمر انطلاقاً من الرؤية الإسلامية التي ترى أنّ الدفاع عن حوزة الدين ونصرة أهله أوكد الواجبات، وهو في حدود هذه الفقرة لا يشير إلى واجبات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تترتب على ممارسة السلطة.

31- م.ن، ص 20

32- م.ن، ص 12. ويعتبر المحقق أن «معيد النعم» تصنيف متفرد ضمن تصانيف التاج، ويشير بشيء من الحذر إلى أنه ربما حاز شيئاً من التفرد ضمن التراث العربي الإسلامي. انظر ص 15 من الكتاب نفسه.

33- معيد النعم (ب)، ص 22

34- م.ن، ص 22

35- م.ن، ص 17

36- السبكي: معيد النعم (ق)، ص ص 16/17

غير أنّ المحقّق اكتفى بجملة النفي دون الإثبات لأنها أقرب ما تكون إلى القاعدة العامة الصالحة في عصرنا، والتي تثير في ذهن القارئ قدرا كبيرا من الإعجاب بقائلها.

خاتمة

ليس خافيا أنّ التحقيق عمل مضمّن كثير المزالق حتى لو اقتصر المحقّق على مجرد نقل النصّ إلى القارئ المعاصر. ومن البديهيّ ألاّ يقف المحقّق عند حدود هذا الدور إذا أراد أن يكون قارئاً لا ناقلاً، شارحاً للنصّ لا نافضاً للغبار عنه. وهكذا ينشأ نصّ جديد لحظة بعث النصّ القديم، فكأنّهما التوأم ولكن بزمان مختلف وسمات مختلفة.

حتّى هذا النصّ القديم ليس قديماً إلّا باعتبار زمن الولادة الأوّل، فهو يكتسب حياة متجدّدة مع كلّ قراءة تساعد على انفتاحه وتعدّد معانيه وتنوّع زواياه. إنّ النصّ بهذا المعنى لا يذوي ولا يتّجه بالتقادم نحو الفناء، إنّما هو كرة تُلجّ لا تحمل مفهوم التراكم الكمّيّ بقدر ما تنزع إلى التضخّم النوعيّ الذي تحمل كلّ إضافة فيه قدراً من التجدّد والطرافة والإبداع.

لقد كنّا نبحث من خلال مساءلة العتبات عن زوايا بكر داخل النصّ الأصليّ. ولعلّ خطاب العتبات وفّر للقارئ مجالاً للنظر لم يكن متاحاً أو كان الضباب يغشاه بفعل القراءات التي استقرّت في الأذهان حتّى غدت من قبيل المسلّمات. ومهما حاول النصّ اللاحق الطول في النصّ السابق أو تحويل وجهته، فإنّه لا يتسنّى له ذلك إلا بمقدار ما يسمح له به انبهار القارئ بالنصّ اللاحق لأنّ عمل المحقّق ليس محواً للنصّ الأصليّ أو إلغاءً له؛ إنّما هو بحث عن شرعيّة حياة الجديد إلى جانب القديم.

يصحّ القول إنّ النصّ بتعدّد القراءات وتنوّع مشاربها واختلاف أدواتها يفتح أمامه أفق فكريّ وحضاريّ جديد يجعل من النصّ اللاحق مصدر ثراء وتجدد، ولكنّه قد يتحوّل إلى ضرب من الجمود إذا استطاع المثقّف أن يمارس سلطة معرفيّة أو إيديولوجيّة تجنح بالمعنى وبالنصّ وبالقارئ في وقت واحد. ووقتها يفقد المتلقي القدرة على نزع ألغام النصّ لأنه فقد القدرة على امتلاك آلات نزاعها وإبطال مفعولها.

وبعد، أوّليس هذا العمل ذاته عتبة أخرى تضاف إلى عتبات نصيّة سابقة؟ هو النصّ على النصّ إذن، أو لنقل هي العتبة على العتبة تبني شرعيّة جديدة لسؤال قادم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- 1- ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي):
 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة العثمانية، 1349هـ، ج 2.
- 2- الزركلي (خير الدين):
 - الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط 14، 1999، ج 4.
- 3- السبكي (تاج الدين عبد الوهاب):
 - معيد النعم ومبيد النقم، تح: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 1، 1948.
- معيد النعم ومبيد النقم (الإصلاح السياسي والإداري في الدولة العربية الإسلامية)، تعليق: أحمد عبيدلي، بيروت، دار الحداثة، ط 2، 1985.
- 4- عبد الباقي (محمد فؤاد):
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط 1، 1999.
- 5- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين):
 - لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط 1، (1955-1992)، مج 12.

ثانياً: المراجع:

أ- العربية

- 1- حسين (محمد الصادق):
 - البيت السبكي، القاهرة، دار الكاتب المصري، 1948.
- 2- السماوي (أحمد):
 - التطريس في القصص «إبراهيم درغوثي نموذجاً»، صفاقس (تونس)، مطبعة التفسير الفني، ط 1، 2002.
- 3- الطرابلسي (محمد الهادي):
 - مفهوم التوظيف في الدرس الأسلوبي الحديث، ضمن دراسات لسانية، منشورات كلية الآداب منوبة، مجلد 3، 1997.

ب- المعربة

- 1- بارط (رولان): نظرية النص، ترجمة: منجي الشملي، عبد الله صولة، محمد القاضي، حوليات الجامعة التونسية، عدد 28، 1988.

ج- الفرنسية

- 1- GENETTE Gérard: **Seuils**, Paris, Editions Seuil, 1987.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
www.mominoun.com مؤسسة دراسات وأبحاث

الرباط - أكادال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com